

من صور الصناعة النحوية

د. عبد الكريم محمد الأسعد

بمختصر الحديث هنا عن قوله تعالى: **إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ**^(١)، وعمّا فيه من قراءات، وعمّا في هذه القراءات من توجيهات، في الحديث عن المثنى، وعن **إِنَّ** وعملها. لذلك ناسب الشروع في تعريف المثنى، أمّا نصب **إِنَّ** للاسم ورفعها للخبر فعرف ووضح، وأمر لا خلاف فيه.

وتعريف المثنى الشائع هو أنّه كل اسم معرب دالّ على اثنين متشابهين أو اثنين متشابهتين في اللفظ والمعنى، وكان اختصاراً للمتعاطفين (كالزيدان) في حالة الرفع مع **زيد وزيد**، (والمهندان) في حالة الرفع مع **هند وهند**، وهما يُجرّان ويُنصبان بالياء المفتوح ما قبلها المكسور^(٢) ما بعدها.

إنّ هذا التعريف يعني أنّ كل مفرد من المفردين لا بدّ أن يكون معرباً كهذين المثالين، فلا يجوز أن يشي الاسم المبني، وأمّا هذان وهاتان في أسماء الإشارة، والذّان والذّان في الأسماء الموصولة، فهي كلمات وضعت من أوّل الأمر على هذه الصورة، أي هي صيغ موضوعة للمثنى وليست مشتاة حقلية على الأصحّ عند جمهور البصريين^(٣).

وتحقيق القول أنّ للنحاة في هذان وهاتان رفعاً وهذين وهاتين نصباً وجراً -

وكذلك في نحوهما - مذهبين^(١) : أحدهما أنها مثبتات حقيقية وأنها معربات بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً كسائر المثنيات، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية، يقول ابن هشام «وإنما أعرب هذان وهاتان - مع تضمنها لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني، والتثنية من خصائص الأسماء»^(٢).

ولاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثبتات حقيقية وأنها مثبتة، ووجه هذا المذهب أنها غارقت المثنيات الحقيقية من وجهين: الأول أنها لو كانت مثبتات حقيقية لقبل في حالة الرفع هاذبان وهاتيان كما يقال فتيان ولقبل في حالتي النصب والجر هاذبين وهاتيين كما يقال فتيين، والثاني أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير، ألا ترى أنك لا تثني زيدا العلم حتى تعتقد تنكيره ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه أل فقلت: الزيدان والزبدان، وأسماء الإشارة لا قبل التنكير بحال، فلما لم تكن هذه الأسماء مثبتات حقيقية لما ذكرنا لم يصح أن يقال إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثني هذان وهاتان وله في حالتي الجر والنصب هذين وهاتين، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثني في بادئ الأمر، وعلى هذا يكون قول ابن هشام السابق ملقفاً من المذهبين، فصدره يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ، وعجزه يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها مما حمل الشيخ خالد على القول «وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونها معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه».

وقد ألقى الشيخ خالد مزيداً من الضوء على قول ابن هشام السابق مظهراً وجه تلقيقه من مذهبين، وذلك في إطار ما أوضحناه، فذكر أن «من قال بأنها معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بأنها مبيتان قال جيء بهما على صورة المثني وليسا مثبتين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور، ففي حالة الرفع وضعها على صيغة المثني المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعها على صيغة المثني المجرور والمنصوب،

فقله أولاً - يعني ابن هشام - وإنما أعرب هذان وهاتان: يقتضي أنها مثنيتان حقيقة كالقول الأول، وقوله ثانياً نجيبها على صورة المثنى يقتضي أنها ليسا بمثنيتين حقيقة كالقول الثاني^(٩١).

ولكن الشهاب القاسمي دفع ما نسب إلى قول ابن هشام من تلقيقه من مذهبين، ودلّ على أنّ ابن هشام يعدّ من أهل المذهب الأول فقال «الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه موهم بالتطبيق ممنوع، على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيمكن تقدير التكثير وفرضه»^(٩٢).

وفعل اللقائي مثل ذلك فرأى «إنّ في قوله - يعني ابن هشام - على صورة المثنى إشارة إلى أنّ تشبيهها الحقيقية هاذيان وهاتيان بقلب ألف ذا وتاء ياء كالتفتان فتشبهها ههنا بخلاف ألف ذا وتاء فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونها كذلك محقق أنها معربان لا مثنيتان لأنّ ذلك حَقٌّ كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف ذا وتاء»^(٩٣).

على ضوء هذين المذهبين فإن اسم الإشارة للمثنى المذكور الذي مفرده هذا المبني، وهاتين اسم الإشارة للمثنى المؤنث الذي مفرده هذه أو هاتان المثنيتان، واللّذين واللّتين اسمي الموصول للمثنى مذكراً ومؤنثاً، ومفرد كل منهما على التوالي الذي والتي وهما مثنيتان، لا تعدّ عند جمهور البصريين مثناة حقيقية، وإنما هي على صورة المثنى وصيغته، ولكنّها ليست ملحقة به، وهي عندهم مبنية على الألف في محل رفع وعلى الياء في محل نصب وجزّ، وعند غيرهم هي مثنيتان حقيقية ترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء، وعلى هذا جرى ابن هشام في قوله تعالى: رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا^(٩٤). فقد أعرب اللّذين مفعولاً ثانياً وجعل علامة نصبه الياء على اعتبار أنه مثنى حقيقة وأنه معرب^(٩٥) على الرغم من أنّ مفرده الذي مبني، وهو رأي ضعيف^(٩٦) عند النحاة، والتون فيه ليست عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد كما هي في المثنى الحقيقي كالزيدين والهنديين، لأنّ المفرد فيه مبني، والمفرد المبني لا تنوين في آخره حالة الإفراد، والتون في مثناه محمولة على

التون في المتن الحقيقى التي هي فيه عوض عن التوين في الاسم المفرد كزيد
وهذب. والأهل محمول في العادة على الأكثر.

إن ما سبق له بلا شك صلة بالحديث عمّا في قوله تعالى: إن هذين
لساحران، من قراءات متعدّدة كما هو واضح، وهذه الآية ووجوه إعرابها ونوجيه
هذه الوجوه المتنوعة تبعاً لتنوع القراءات فيها هي من معضلات فروع النحو ومن
مشكلات مسائله.

ومبنى الحديث ومداره في القول على هذه الآية من جميع الوجوه إنّما هو -
كما سبق أن أوضحنا - جريان ابن هشام الأنصاري تبعاً لابن مالك على ما جرى
عليه، وهو كما قلنا رأي ضعيف عند النحاة، ولكننا مع ذلك جعلناه محور في
حديثنا عن الآية من مختلف الجوانب لدوران ما فيها من إشكالات وتفرعات مع
هذا الرأي الذي يقابله ما ذكرناه من رأي الجمهور وهو مذهب المحققين. جاء في
قوله تعالى: إن هذين لساحران، ثلاث قراءات مشهورات^(١٢٧).

القراءة الأولى هذه، وهي تشديد التون من إنّ وكون هذين منصوبة بالياء
عند ابن هشام، أو مبنية على الياء في محلّ نصب عند الجمهور، وهذه القراءة هي
قراءة أبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ، وهو من القراء السبعة^(١٢٨).
وساحران بالرفع بالألف، فاجتمع في هذه القراءة النصب بالياء، أو البناء على
الياء في محلّ نصب في هذين، والرفع بالألف في لساحران، وهذه القراءة جارية
على سنن العربية الواضحة التي لا خفاء^(١٢٩) فيها، فـ (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر
باتفاق، وهذين أسماها بالياء، وساحران خبرها مرفوع بالألف.

والقراءة الثانية^(١٣٠) لابن كثير المتوفى سنة ١٢٠ هـ وهو من السبعة،
ولخفص^(١٣١) المتوفى سنة ٢٤٦ هـ، (إنّ) بالتخفيف والتسكين، وهذا
لساحران بالألف فيها، وتوجيه هذه القراءة أنّ الأصل (إنّ هذين) فخففت إنّ
بحذف التون الثانية المتحركة، وأهملت إنّ بعد التخفيف كما هو الأكثر والأفصح
فيها إذا خففت، ويكون الإعراب على الإجمال: إنّ مخففة من الثقيلة مهملة،

والهاء في هذان حرف تنبيه وذان اسم إشارة للمثنى المذكور مبتدأ أول مرفوع بالألف عند أين مالك وأبن هشام، ومبني على الألف في محل رفع عند الجمهور، والتون في هذان ونحوهما من المثنيات محمولة على التون في زيدان ونحوه من المبررات حملاً للأقل على الأكثر، واللام لام الابتداء وهي تفرق بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وساحران خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما، ووجب تقديره لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان مفرداً، وجملة لها ساحران في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو هذان.

أما إعرافها مع التخفيف فهو أقل فصاحة واستعمالاً، ويكون الإعراب على الإعمال: إن مخففة من الثقيلة عاملة تنصب الاسم وترفع الخبر، وأسمها ضمير الشأن والقصة محذوف وجوباً، أما الباقى فإعرابه كما سبق، ثم إن جملة هذان لها ساحران المكونة من المبتدأ الأول وجملة المبتدأ الثاني وخبره التي هي خبر المبتدأ الأول في محل رفع خبر إن المخففة من الثقيلة والعاملة. ونظيره قولك: إن زيداً لقائم، فإذا خففت فالأفصح لغة والأكثر استعمالاً أن تهمل إن، وتقول: إن زيداً لقائم على الابتداء والخبر على التفصيل السابق، أو تعمل إن ويكون أسمها ضمير الشأن أو القصة محذوفاً وجوباً، وجملتا زيداً هو قائم الصغرى مع الكبرى في محل رفع خبر إن المخففة والعاملة.

ونظيره أيضاً قوله تعالى: إن كل نفس ^(١٧٦) كما عليها حافظ، والاحتجاج بهذه الآية هنا هو على قراءة من خفف الميم ^(١٧٨) من لماً، وقد قرأ بذلك، أي بتخفيف الميم من لماً ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، والكسائي، ويعقوب من القراء السبعة، وخلف وهو من القراء العشرة، وإعرابها: إن مخففة من الثقيلة مهسلة كما هو الأكثر والأفصح، كل مبتدأ وهو مضاف، ونفس مضاف إليه، (لما) اللام لام الابتداء الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وما المخففة زائدة لا موضع لها من الإعراب تفيد مجرد التوكيد، عليها جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، حافظ مبتدأ مؤخر وجوباً لأنه نكرة لا يبتدأ بها إلا بمسوغ وهو هنا تأخير وتقدم خبره عليه ويكون هذا الخبر المقدم أيضاً شبه جملة جاراً ومجروراً،

وجملة المبتدأ المؤخر وغيره المقدم في محل رفع غير المبتدأ الذي هو كل.

وهناك قراءة أخرى^(١٩) في هذه الآية وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة من السبعة: **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**، بتشديد الميم في لَمَّا، وإن نافية، ولَمَّا بمعنى إلا، والاستثناء في الآية مفرغ لأن الكلام منفي والمستثنى منه محذوف، والتقدير: ما كل نفس عليها شيء إلا عليها حافظ. وتقدير الكلام بعد حذف أداة التي وأداة الاستثناء المفرغ والمستثنى منه: كل نفس عليها حافظ، وإعرابه ظاهر.

ويمكن أن تكون القراءة محل البحث وهي (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) كذلك، فتكون **إِنْ** نافية، واللام بمعنى إلا، فكأنه قال (ما هذان إلا ساحران) وأصلها قبل الحذف: ما هذان شيء إلا ساحران، فإذا حذفنا حرف التي وحرف الاستثناء المفرغ والمستثنى منه بقي: هذان ساحران، مبتدأ وغيره.

والقراءة الثالثة (إِنْ) بالتشديد، وهذان لساحران بالألف فيها، وهذه هي القراءة المشككة مع أنها قراءة أكثر السبعة^(٢٠)، لأن **إِنْ** المشددة يجب إعمالها باتفاق، فكان الظاهر والواجب الإتيان بالياء في هذان كما في القراءة الأولى لأنني عمرو لينتهي الإشكال، ولكن ذلك لم يحدث في هذه القراءة، ولا يعقل أن يخطئ أكثر السبعة المتواترة قراءاتهم، لذلك أجب عن هذا الإشكال بأوجه خمسة:

الوجه الأول: أَنَّ لُغَةَ بُلْحَارْتِ بْنِ كَعْبٍ^(٢١) وَعِثْمِ بْنِ زَيْدٍ وَكَثَانَةَ وَآخَرِينَ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ الْمُثَنَّى^(٢٢) بِالْأَلْفِ دَائِمًا، أَيْ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ عِنْدَهُمْ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ مِثْلُ الْمَقْصُورِ كَالْفَتْحِ وَالْعَصَا وَنَحْوَهُمَا، نَقُولُ عَلَى لُغَةِ هَؤُلَاءِ: جَاءَ الزَّيْدَانِ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْذُرِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَانِ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْذُرِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْذُرِ.

فهذان في الآية في هذه القراءة^(٢٣) اسم **إِنْ** المشددة منصوب بفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ

على الألف منع من ظهورها التعذر على هذه اللغة. وقال الشاعر^(٢١) علياً:
 تزود منا بين أذنائه طعنة دعت إلى هاني التراب عقيم^(٢٢)
 أذنائه مثني أذن، وهو مجرور بإضافة بين إليه، ولو أن الشاعر جاء به على اللغة
 المشهورة المستعملة في لسان أكثر العرب لجره بالياء فقال (بين أذنيه) ولكنه جاء
 بذلك على ما جرى به لسان بعض العرب من القبائل التي ذكرناها، من الالتزام في
 المثني بالألف في الأحوال كلها، فيكون مجروراً بكسرة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر.

واليت السابق مثال مجيء المثني المجرور بالإضافة ملازماً للألف، ونظيره من
 المثني المجرور بحرف الجر قول المتلمس:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى ماعاً لناياه الشجاع لضمماً
 ونظيره أيضاً على هذه اللغة رجز رؤية بن العجاج^(٢٣):

إن أباهاً وأبا أباهاً قد بلغا في المجد غايتهما
 لكن هذا اليت مثال مجيء المثني المنصوب ملازماً للألف، فإن قوله
 (غايتهما) مثني غاية، والمثني في لغة أكثر العرب ينصب بالياء، وفي لغة من
 ذكرناهم ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف للتعذر، وكلمة
 (غايتهما) قد وقعت هنا منصوبة لأنها مفعول به، ولو أن الشاعر أجزاها على اللغة
 المشهورة لقال (قد بلغا غايتهما).

الوجه الثاني: أن (إن) المشددة في هذه القراءة الثالثة حرف جواب بمعنى
 نعم، ذهب إلى ذلك الزجاج والمبرد^(٢٤)، وجاء مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل
 عبدالله بن الزبير شيئاً فلم يعطه، فقال الرجل: لعن الله ناقة حسنتي إليك، فقال
 عبدالله بن الزبير: إن وراكبها، أي نعم ولعن الله وراكبها، وإن التي بمعنى نعم
 حرف جواب مبني على الفتح لا يعمل شيئاً، كما أن نعم نفسها كذلك، أي حرف
 جواب مبني على السكون لا يعمل شيئاً، وهذان مبتدأ أول مرفوع بالألف أي

معرب عند ابن مالك وآبن هشام، أو ميني على الألف في محل رفع عند الجمهور، وساحران خبر مبتدأ ثانٍ محذوف، أي لها ساحران، والجملة خبر المبتدأ الأول هذان، ولا يجوز أن يكون لساحران المقترن باللام خبر هذان مباشرة، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر^(٢٨) مفرداً كما سبق أن ذكرنا.

ومن شواهد ورود إنَّ بمعنى نعم قول عبدالله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ العَوَالِدُ فِي الصُّبُوحِ بِلَمْنِي وَالْمَوْهِنَةُ
وَيَقْلُنَ: شَيْبٌ قَدْ نَمَلَكَ وَقَدْ كَبِرَتْ قَلَّتْ إِنَّهُ^(٢٩)

الوجه الثالث: إنَّ الأصل (إنَّ هذان لها ساحران) بتشديد النون في (إنَّ) والهاء ضمير الشأن أو الفصاة اسم إنَّ محذوف على الرغم من عدم تخفيف إنَّ، وما بعدها مبتدأ والهاء فيه للتنبيه، وجملة لها ساحران خبر المبتدأ، وجملة هذان لها ساحران في موضع رفع على أنها خبر إنَّ، ثم حذف المبتدأ الثاني وهو ضمير (ها) وذلك كثير في كلامهم، وزحلق^(٣٠) لام الابتداء، وحذف ضمير الشأن الذي هو اسم إنَّ، كما حذف ضمير الشأن الذي هو اسم إنَّ من قول الرسول (إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)^(٣١) وكما حذف أيضاً ضمير الشأن الذي هو اسم إنَّ من قول^(٣٢) بعض العرب (إنَّ بك زيدٌ مأخوذةً) بالرفع فيها، ومن قول الأعطل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكُتَيْبَةَ يَوْمًا يُلْقِي فِيهَا جَافِرًا وَطَبَّاءً^(٣٣)

الوجه الرابع: إنَّ لما نفي (هذا) اجتمع في حالة الرفع ألفان: ألف هذا، أي ألف اسم الإشارة المقرد المبتدأ على السكون وهي ألف لازمة، وألف التنبيه الساكنة وهي ألف عارضة، فوجب حذف واحدة منها لالتقاء الساكنين، فمن اعتبر المحذوفة ألف (هذا) وهي الأولى والباقية ألف التنبيه وهي الثانية أبقاها ألفاً في حالة الرفع وقلبها ياء في الجر، وفعل مثل ذلك في النصب فأصبحت (هذان) في هذه القراءة الثالثة (هذين) وهي في هذا كقراءة أبي عمرو بن العلاء الأولى.

ومن أعتبر العكس لم يغير الألف في حالة التثنية رفعاً ونصباً^(٣١) وجراً عن لفظها. فيكون (هذان) عند هذا الفريق في هذه القراءة الثالثة مثلها مثل المثني في لغة بعض القبائل، أي ملازماً للألف دائماً رفعاً ونصباً وجراً معرباً بالحركات المقدرة عليها، ويكون هنا منصوباً بفتحة مقدرة على الألف للتعدد.

الوجه الخامس: إنه لما كان الإعراب لا يظهر في المفرد وهو (هذا) لأنه اسم إشارة للواحد مبني على السكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، جعل الإعراب كذلك في التثنية، أي لا يظهر في المثني، بل يبنى المثني على الألف في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، ليكون المثني كالْمفرد، لأنه قرع عليه، وقد أختار هذا الوجه الخامس ابن تيمية، وذهب إلى أن بناء المثني على الألف في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر إذا كان مفرده مبنيًا على السكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر أفصح من إعراب المثني إذا كان مفرده مبنيًا على السكون، أي أفصح من إعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وآبن هشام في (هذان)، فيكون (إنَّ هذان) أفصح من (إن هذين) التي قرأ بها أبو عمرو بن العلاء، وكلاهما صحيح، ووجه الأفصحية التجانس في البناء بين الأصل وهو المفرد، والفرع وهو المثني، بالإضافة إلى ما بين هذان في حالة البناء على الألف وبين ساحران المرفوعة بالألف على أنها غير إن من التجانس اللفظي لكون كليهما بالألف. قال ابن تيمية^(٣٢): وقد تفضل لذلك، أي لأفصحية المناسبة بين المثني والمفرد في البناء، غير واحد من حذائق النحاة، وقرأ أكثر القراء السبعة على الأفصح في هذه الآية.

وقد اعترض ابن تيمية على نفسه بأمرين: أحدهما: أن القراء السبعة أجمعوا - وهو مذهب ابن مالك وآبن هشام - على الإعراب بالياء، وهو الأقل فصاحة، في (هاتين) من قوله تعالى (إحدى ابنتي هاتين) مع أن (هاتين) اسم إشارة للمثنى المؤنث، الأفصح تبعاً لما ذكره ابن تيمية أن يكون مبنيًا على الألف في محل جر^(٣٣)، لأنه تثنية (هاتان) التي هي اسم إشارة للمفرد المؤنث مبني على السكون

في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ، ولا يعقل إجماع السبعة على الأقلّ فصاحة، وتركهم للأفصح من وجوه الإعراب والقراءة.

والثاني: أنّ (الذي) اسم موصول للمفرد المذكّر مبنيّ على السكون في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، ومقتضى ما ذهب إليه ابن تيمية أنّ مثناه وهو (اللذان) الأفصح فيه أن يكون مبنيّاً على الألف في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، والأقلّ فصاحة إعرابه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، ومع ذلك فقد أجمع القراء السبعة - وهو مذهبيها - على القول في تشبيه (الذي) (اللذين) على نصبه بالياء في قوله تعالى (ربّنا أَرْنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا) على أنّه مفعول به ثانٍ، وقرءوا بذلك، وهو الأقلّ فصاحة، وكان الأفصح أن يقرءوا (ربّنا أَرْنَا اللَّذَانِ أَضَلَّانَا) على البناء على الألف في محلّ نصب، واختيار السبعة للقراءة الأقلّ فصاحة وهو نصب (اللذين) بالياء، وإجماعهم عليها وجعلها اللغة التي عليها القرآن، وتركهم للأفصح وهو بناؤه على الألف في محلّ نصب على ما قال به ابن تيمية أمر مستغرب. ثم أجاب ابن تيمية عن الاعتراض الأول بأنّه إنّما جاءت (هاتين) في الآية بالياء على لغة الإعراب الأقلّ فصاحة، لا بالألف على لغة البناء الأفصح، لمناسبة (أبتي)، أي للمناسبة في اللفظ بين الصفة وهي (هاتين) وبين الموصوف وهو (أبتي) لأنّ الموصوف معرب مجرور بالياء لأنّه مثنى، فتاسب أن تكون الصفة المثناة مجرورة بالياء أيضاً، فالإعراب في هذه الآية أفصح من البناء، أي قول (هاتين) أفصح من قول (هاتان) كما يقضي بذلك توجيه ابن تيمية، وذلك لأجل المناسبة اللفظية على ما أوضحناه، وبمعنى آخر إذا تعارضت المناسبة اللفظية وقاعدة حمل المثنى في بنائه على مفردة المثنى على ما ذهب إليه ابن تيمية، ترجحت عنده المناسبة على القاعدة، فصار إلى الأولى وترك الثانية، وهو ما قرأ به السبعة.

أمّا في (هذان) من قوله تعالى (إنّ هذان لساحران) فالبناء على الألف، وهو ما قرأ به أكثر السبعة، وهو مطابق لتوجيه ابن تيمية، وفي الوقت نفسه يوافق مناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران)، أي منسجم مع الأمرين معاً

حيث اجتماعي ناسق لم يقع فيه تعارض يقتضي الأخذ والترك. أو الأرجحية والمرجوحية. أو الأفضحية ومادوسها. أقول إن البناء على الألف أنصح من الإعراب بالياء على ما قرأ به أبو عمرو بن العلاء معاً جرى على مذهب ابن مالك وأبن هشام في الإعراب^(١٣٧).

وأجاب أن نية عن الاعتراض الثاني المعروف بين (لُذنان) من جهة. وبين (هذان) ومثله (هذان) من جهة أخرى. أي المعروف بين سم للإشارة إلى. وبين الاسم الموصول المتني. فاللُذنان تشبة اسم ثلاثي هو الذي^(١٣٨)، فهو أي اللُذنان تشبة بـ (لُذنان) في أن كلاً منها تشبة اسم ثلاثي فيعرف مثله. وهذان ومثله هاتان تشبة اسم على حرفين. وهو د. و.ن. ومما جاء بها في تشبيه. هذان وهاتان دأ مسبقاً لهما عريقان ومتصلان في لسان تشبيه بحروف. فقد تشبه بغيرهما د. و.ن. الحروف من حيث كون كل منهما على حرفين. وكثير الحروف كس. وفي وعن كدلت. أي عن حرفين. فهي تشبه بها في الوضع. وقد عرّس ماثل في ألفيته عن هذا التشبه بقوله:

والاسم منه معرب وصبي تشبه من الحروف مدني
كالتشبه الوضعي في آسمي جئنا والمصوي في متى وفي هنا

هذه هي التخرجات الخمسة الأساسية الهامة لقراءة (إن هذان الساحران) المشكلة. وهناك تخريج سادس فيه شيء من الطرافة وقد علق به شيء من الحدس. وقد مثل به ابن هشام^(١٣٩) على ما يحمل على شيء في الوضع ما يدلعه. فقد ذهب أبو زكريا بجي بر علي بن سلطان اليفري الأندلسي الملقب بجبل النحو إلى أن (إن) في هذه القراءة مؤكدة تنصب الاسم وترفع الحرف على أصل وضعها. و(ها) اسم إن. وهو ضمير يعود إلى القصة بمعنى الحال والشأن. و(ذان) مبتدأ وساحران خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

وقد أعترض على هذا التخريج بأعراض

- (١٢) هناك قراءات أخرى فقد قرأ أيّ التوفي سنة ٢١ هـ إنّ ذات الأسماء، وقرأ ابن مسعود التوفي سنة ٣٢ هـ أنّ هذان ساحران يطلع حمزة أنّ ويغير لام بدر من التجوى فيها في قوله تعالى: وأسروا التجوى فالتوا أنّ هذان ساحران، انظر الزمخشري، الكشاف ١: ١٢٣.
- (١٣) القراء السبعة الذين أئتمروا بالقراءة والأمانة والقبض وملازمة القراءة هم: عبدالله الجعفي المعروف بأبن عامر التوفي سنة ١١٨ هـ، وعبدالله بن كثير، وعاصم بن أيّ السجود التوفي سنة ١٢٧ هـ، وأبو عمرو بن العلاء، وحزمة بن حبيب الزيات التوفي سنة ١٥٦ هـ، ونافع بن عبد الرحمن التوفي سنة ١٦٩ هـ، ويعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي التوفي سنة ٢٠٥ هـ، وقد استمرت شهرة هؤلاء السبعة حتى أنّي أبو بكر بن مجاهد التوفي سنة ٣٢٤ هـ فسّغ السبع وشذّذ ما عداها، ولكنه حذف اسم يعقوب وأثبت مكانه عليّ بن حمزة الكسائي التوفي سنة ١٨٩ هـ، وقد أئتمرت إلى جانب هذه السبع قراءات أخرى ثلثت بها عشرة، وهي قراءة يزيد بن القنطاع المشهور بأبي جعفر التوفي سنة ١٢٢ هـ، وقراءة يعقوب السابلي ذكره، وقراءة خلف بن هشام التوفي سنة ٢٣٩ هـ انظر حاشية العدوي على شرح التشوير ١: ٧٤، والزرزكلي، الأعلام ٩: ٢٥٥، ود/عبد الرحيم، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٧٣ - ١٧٥.
- (١٤) القراءتان التاليتان جاريان أيضاً كشأن سائر القراءات على سنن العربية لكن مع عفاء، انظر حاشية العدوي على شرح التشوير ١: ٧٤، وقد وضع العلماء لمعرفة القراءات الصحيحة ضوابطاً من ثلاثة شروط لا يختلف منها واحد وهي: أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة لأحد الناصب الثمانية ولو أمثالاً، وأن يصحّ سندها، فكان قراءة تحققت فيها هذه الشروط لا يجوز رفعها سواء أكانت عن السبعة أم عن عشرة أم عن غيره من الأئمة الثقلين، انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٩: ٩١، وذهب السني إلى أنّ قراءة أيّ عمرو هذه خاطئة ولكنها مخالفة للإمام، انظر السني، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣: ٢٠٠.
- (١٥) انظر الزمخشري، الكشاف ١: ١٢٣. ويذكر ابن هشام أنّ ابن كثير شذّذ نون هذان، انظر المغني ٣٧.
- (١٦) انظر ابن هشام، المغني ٣٧.
- (١٧) من آية ٤ من سورة الطارق.
- (١٨) انظر ابن هشام، للمغني ٣٧.
- (١٩) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٣.
- (٢٠) قال الصاوي بالحاصل أنّ القراءات السبعيات أربع، الأولى لأيّ عمرو، وثاني ثلاث الأولى لشديد نون هذان مع تحفيف نون إنّ، والثانية والثالثة لتحفيف نون هذان مع تشديد نون إنّ أو تحفيفها، انظر أحمد الصاوي، حاشيته على تفسير الجلالين ٣: ١٤٩.
- (٢١) انظر ابن هشام، للمغني ٥٨.
- (٢٢) وأختار هذا الوجه ابن مالك، انظر ابن هشام، للمغني ٥٨.
- (٢٣) هو قَرَّزَ الحارثي، انظر ابن منظور، لسان العرب ١٥: ٣٥١.
- (٢٤) بالجر صفة غاي الزاب، وفي اللسان عليم بالرفع، وتخرج على أنها غير مبتدأ محذوف، أي هي

علم، والمراد الطمة «انظر ابن منظور، لسان العرب ١٥: ٣٥٦».

- (٢٦) ونسبة إلى أبي النجم الفضل بن قدامة المعلي «انظر هارون، معجم شواهد العربية ٢: ٥٥٦».
- (٢٧) انظر ابن هشام، اللقي ٥٧.
- (٢٨) وإلا فهي تدخل عليه إذا كان جملة كما في: «هذان هما ساحران، ويعوز أن تدخل على غير إن مفرداً كان أو جملة نحو إن زيدا قائم، وإن زيدا لم قائم» انظر حاشية العدوي على شرح شذور الذهب ١: ٧٣.
- (٢٩) وتكون الفاء للسكت والوقف، وقد أكر أبو عبيدة ذلك وذهب إلى أن الفاء مسير منصوب وإن والحق حذف، أي إنه كذلك، أما الكثيرون فقد استعمروا إلى أن البت الذي فيه آخره هاء السكت والوقف، والفتوح شرب الحمر قول التبار، وروي «في الصباح» انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٦: ٢١٧، وحاشية الأمير على شرح الشذور ١٩.
- (٣٠) انظر ابن هشام، اللقي ٣٠٣.
- (٣١) لا يجوز أن تكون إن في هذا الحديث عاملة نصب ورفع في المذكور من الكلام على أنه لغة من لغات العرب، إذ لو كانت كذلك لكانت الرواية بنصب المصرون بالياء، ولا يجوز أيضاً أن تكون مهمله لأنها لا تنيل اتفاقاً وهي مشددة مؤكدة فزم أن تكون عاملة، وأن يكون اسمها فسير شأن محذوفاً، وجملة التبتا المؤخر وغيره المقدم التالية في محل رفع خبر إن.
- (٣٢) لم يسع عن العرب أنهم نصبوا زيدا هنا «انظر حاشية العدوي على شرح الشذور ١: ٧٤».
- (٣٣) لا يجوز أن تكون من اسم لأن، تكون من اسم شرط، وأسماء الشرط لها صدر الكلام فلا يعمل ما قبلها فيها، ولا يعمل ما قبلها فيها بعدها، فهي تلتصق ما قبلها عنها وصلاً بعدها.
- (٣٤) انظر ابن هشام، اللقي ٥٨.
- (٣٥) انظر ابن هشام، شرح شذور الذهب ٤٩.
- (٣٦) لأنه صفة لا ياتي بالجرورة بالإضافة، وهي على التأويل يشق تقديره: المشار إليهما.
- (٣٧) قال ابن هشام: «وقيل هذان مني» دلالة على معنى الإشارة وأن قول الأكثرين «هذين جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، وأنتارخ ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا قراءة هذان أنفسهم إلا الأصيل في المتن» إلا تختلف صيغة مع أن فيها مناسبة لألف ساحران وعكس الياء في إحدى ابنتي هاتين فهي هنا أرجح شائبة ياء ابنتي» انظر ابن هشام، اللقي ٥٨.
- (٣٨) أما أن في الذي فهي زائدة «انظر حاشية العدوي على شرح الشذور ١: ٧٤».
- (٣٩) انظر ابن هشام، اللقي ٧٧.

المصادر والمراجع

- ١ - الأعلام، الزركلي، ط ٣ بيروت سنة ١٩٦٩ م.
- ٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ط ٥ سنة ١٩٦٧ م. مطبعة السعادة بمصر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ٣ - تفسير الجلالين، الجلال المحمدي والجلال السيوطي، ط مصطفى الباني الحلبي بمصر سنة ١٩٦٦ م.
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط ٣ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ م. بمصر.
- ٥ - حاشية أحمد الصاوي على تفسير الجلالين، ط عيسى الباني الحلبي بمصر بدون تاريخ.
- ٦ - حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، مصطفى الباني الحلبي سنة ١٣٥٩ هـ.
- ٧ - حاشية محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب، عيسى الباني الحلبي بدون تاريخ.
- ٨ - حاشية ياسين العليمي الحمصي على شرح التصريح على التوضيح، عيسى الباني الحلبي بدون تاريخ.
- ٩ - شرح ألفية ابن مالك، الأشموني ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط ٢ مصطفى الباني الحلبي سنة ١٣٥٨ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ١٠ - شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ط ٧ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٣ م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ١١ - شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، عيسى الباني الحلبي بدون تاريخ.
- ١٢ - شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط ١٠ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٥ م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- ١٣ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٥ سنة

١٩٦٧م. مطبعة السعادة بمصر.

١٤ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزحشرى، مصطفى البالي الحلبي سنة ١٩٧٢م، تحقيق محمد الصادق قباوي.

١٥ - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت بدون تاريخ.

١٦ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د/ عبده الراجحي، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.

١٧ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسي، المكتبة الأموية بيروت ودمشق ومكتبة الغزالي نجف، بدون تاريخ.

١٨ - معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الحلبي بمصر سنة ١٩٧٢م.

(١٩) المعجم القهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة جمال للنشر بيروت بدون تاريخ.

٢٠ - معني اللب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأصمري، ط ٥ بدار الفكر بيروت سنة ١٩٧٩م، تحقيق د/مازن المبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني.

٢١ - منى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد عبي الدين عبد الحميد، ط ١٠ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٥م.

٢٢ - النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ط المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة بدون تاريخ، تحقيق علي محمد الصبّاح.

٢٣ - مع اللوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.



● اللهم إنك تعلم أي أحب من حب، وأبغض من أبغضت.
اللهم إن كنت تعلم إن كان ما سأقبح اليقين عليه هو عقيدتي التي
أعتقد، أن تؤيدني وتنصرتي .. وإن كنت تعلم أن ما أقسم عليه مخالفاً لما
أعتقد أن تكفي المسلمين سوفي.

«عبد العزيز آل سعود»